الأمم المتحدة

A/60/488/Add.5

الجمعية العامة

Distr.: General
13 December 2005

Original: Arabic

**الدورة الستون**

البندان ٥٢ (هـ) و (ط) من جدول الأعمال

**التنمية المستدامة: التنمية المستدامة في المناطق الجبلية؛ تقديم المساعدة إلى البلدان الجبلية الفقيرة للتغلب على العقبات القائمة في المجالين الاجتماعي الاقتصادي والإيكولوجي**

# التنمية المستدامة: التنمية المستدامة للجبال؛ تقديم المساعدة إلى البلدان الجبلية الفقيرة للتغلب على العقبات القائمة في المجالين الاجتماعي الاقتصادي والإيكولوجي

## تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيد عبد الملك **الشبيبي** (اليمن)

## أولا – مقدمة

١ – أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٥٢ من جدول الأعمال (انظر A/60/488، الفقرة ٢). واتخذت اللجنة إجراءات بشأن البندين الفرعيين (هـ) و(ط) في الجلستين ٢٧ و٣٦ المعقودتين في ١٠ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر و١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ويرد سرد لنظر اللجنة في البندين الفرعيين في المحضرين الموجزين ذوي الصلة ( A/C.2/60/SR.27 و36).

* سيصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في تسعة أجزاء تحت الرمز A/60/488 وAdd.1-8.

201205 201205 05-64785 (A)

## ثانيا – النظر في مشروعي القرارين A/C.2/60/L.19 و A/C.2/60/L.63

٢ – في الجلسة ٢٧، المعقودة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، عرض ممثل سويسرا باسم إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، أندورا، إندونيسيا، إيطاليا، باكستان، بوليفيا، جورجيا، سلوفينيا، سويسرا، صربيا والجبل الأسود، طاجيكستان، غواتيمالا، قيرغيزستان، كازاخستان، كرواتيا، كوستاريكا، ليختنشتاين، ليسوتو، النمسا، نيبال مشروع قرار بعنوان ''التنمية المستدامة للجبال'' (A/C.2/60/L.19). وفيما بعد، انضمت أرمينيا، إسبانيا، أفغانستان، ألبانيا، أوغندا، أوكرانيا، البرازيل، بوتان، بيرو، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جنوب أفريقيا، سلوفاكيا، فرنسا، الفلبين، الكاميرون، كندا، لبنان، المكسيك،ملاوي، هايتي، اليونان إلى مقدمي مشروع القرار (A/C.2/60/SR.27)، وفيما يلي نصه:

''**إن الجمعية العامة،**

''**إذ تشير** إلى قرارها ٥٣/٢٤ المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، الذي أعلنت فيه عام ٢٠٠٢ السنة الدولية للجبال،

''**وإذ تشير أيضا** إلى قراراتها ٥٥/١٨٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٥٧/٢٤٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٥٨/٢١٦ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣،

''**وإذ تشير كذلك** إلى قرارها ٥٩/٢٣٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بشأن تقديم المساعدة إلى البلدان الجبلية الفقيرة للتغلب على العقبات القائمة في المجالين الاجتماعي – الاقتصادي والإيكولوجي،

''**وإذ تحيط علما** بالفصل ١٣ من جدول أعمال القرن ٢١، وجميع الفقرات ذات الصلة من خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')، لا سيما الفقرة ٤٢ من تلك الخطة، باعتبارهما الإطارين العامين للسياسة المتعلقة بالتنمية المستدامة في المناطق الجبلية،

''**وإذ تشير** إلى الشراكة الدولية للتنمية المستدامة في المناطق الجبلية ('الشراكة من أجل الجبال')، التي استهلت خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بالإفادة من دعم تعهدي من خمسة وأربعين بلدا، و أربع عشرة منظمة حكومية دولية، وأربع وستين منظمة

من المجموعات الرئيسية، باعتبارها نهجا مهما لمعالجة الأبعاد المترابطة المختلفة للتنمية المستدامة في المناطق الجبلية،

"**وإذ تحيط علما** بمنهاج بيشكيك للجبال، وهو الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة بيشكيك العالمي للجبال، الذي عُقد في بيشكيك خلال الفترة من ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، والذي مثّل الحدث الختامي للسنة الدولية للجبال،

"١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن حالة التنمية المستدامة في المناطق الجبلية؛

"٢ - **تلاحظ مع التقدير** وجود شبكة متنامية من الحكومات والمنظمات والمجموعات الرئيسية والأفراد في أنحاء العالم تدرك أهمية التنمية المستدامة للمناطق الجبلية للقضاء على الفقر، كما تدرك الأهمية العالمية للجبال باعتبارها مصدر معظم مياه الأرض العذبة، ومكامن التنوع البيولوجي الغني، والوجهات الشعبية للاستجمام والسياحة، ومناطق ذات أهمية من حيث التنوع الثقافي والمعرفة والتراث الثقافي؛

"٣ - **تحيط علما مع القلق** بأنه لا تزال هناك تحديات رئيسية تواجه تنفيذ التنمية المستدامة والقضاء على الفقر في المناطق الجبلية وحماية النظم الإيكولوجية الجبلية، وأن سكان الجبال هم في أغلب الأحيان من أفقر الناس في بلدانهم؛

"٤ - **تلاحظ** تزايد الطلب على المياه والموارد الطبيعية الأخرى، وعواقب التغير العالمي في المناخ، وتحات التربة، وإزالة الأحراج، وغير ذلك من الأعمال التي تؤدي إلى تدهور مستجمعات المياه، وتزايد وتيرة حدوث الكوارث الطبيعية، وارتفاع معدلات الهجرة النازحة، والصراعات، والضغوط الناجمة عن الصناعة والنقل والسياحة والتعدين والزراعة، وهي بعض التحديات الرئيسية التي تواجه النظم الإيكولوجية الهشة للجبال في تنفيذ التنمية المستدامة والتخفيف من حدة الفقر في الجبال، تحقيقا للأهداف الإنمائية للألفية؛

"٥ - **تعرب عن قلقها العميق** إزاء تزايد عدد ونطاق الكوارث وزيادة تأثيرها خلال السنوات الأخيرة، مما أدى إلى فقد أعداد هائلة من الأرواح وخلّف عواقب سلبية اجتماعية واقتصادية وبيئية طويلة الأجل للمجتمعات الضعيفة في أنحاء العالم، وبخاصة في المناطق الجبلية والبلدان النامية؛

"٦ - **تؤكد** أن العمل على المستوى الوطني عامل جوهري في تقدم التنمية المستدامة للجبال، وترحب بتزايده المطرد خلال السنوات الأخيرة وبالأحداث والأنشطة والمبادرات العديدة التي شهدها وتدعو المجتمع الدولي إلى دعم الجهود التي تبذل في البلدان

النامية من أجل وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج للتنمية المستدامة للجبال وسياسات وقوانين لتحفيزها، في إطار الخطط الإنمائية الوطنية؛

"٧ - **تشجع** على مواصلة إنشاء لجان أو ترتيبات وآليات مؤسسية مماثلة تضم عددا كبيرا من أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني وترمي إلى تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين القطاعات من أجل التنمية المستدامة في المناطق الجبلية؛

"٨ - **تشجع أيضا** زيادة مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في وضع وتنفيذ البرامج والأنشطة المتصلة بالتنمية المستدامة للجبال؛

"٩ - **تؤكد** ضرورة تحسين فرص المرأة الجبلية في الوصول إلى الموارد وتعزيز دور النساء الجبليات في عمليات اتخاذ القرارات التي تؤثر في مجتمعاتهن المحلية وثقافاتهن وبيئاتهن؛

"١٠ - **تؤكد** أن ثقافات الشعوب الأصلية وتقاليدها ومعارفها، بما في ذلك معارفها في مجال الطب، جديرة بكل نظر واحترام وتشجيع، عند وضع السياسات والخطط في المناطق الجبلية، وتوصي بأن يتم إشراك المجتمعات المحلية الجبلية للشعوب الأصلية بصورة مباشرة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم؛

"١١ - **تدرك** أن الكثير من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تحتاج إلى مساعدة في صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج الوطنية للتنمية المستدامة للجبال، من خلال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف وفيما بين الشمال والجنوب، وكذلك من خلال ترتيبات غير تقليدية؛

"١٢ - **تلاحظ** أن تمويل التنمية المستدامة في الجبال قد أصبح مسألة متزايدة الأهمية، وبخاصة في ضوء الاعتراف المتزايد بالأهمية العالمية للجبال وارتفاع مستوى الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي والصعوبات التي تواجهها المجتمعات الجبلية؛

"١٣ - **تشجع** الحكومات، ومنظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، ومرفق البيئة العالمي، وسائر آليات التمويل ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة، مثل الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا، فضلا عن جميع أصحاب المصلحة المعنيين من منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، على توفير الدعم، بطرق منها تقديم تبرعات مالية، للبرامج والمشاريع المحلية والوطنية والدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة في المناطق الجبلية؛

”١٤ - **تؤكد** أهمية وجود مجموعة عريضة من مصادر التمويل للتنمية المستدامة للجبال، مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والمبالغ التي تدفع لقاء الخدمات البيئية، وزيادة فرص الحصول على ضروب من التمويل البالغ الصغر، بما في ذلك التأمين البالغ الصغر، والقروض الصغيرة التي تقدم لغرض الإسكان، والمدخرات، وحسابات التعليم والصحة، وتقديم الدعم إلى الراغبين في الاضطلاع بأعمال تجارية صغيرة الحجم أو متوسطة الحجم، وتخفيف أعباء الديون، ومبادلات الديون لأغراض التنمية المستدامة، أو ترتيبات مقايضة الديون المستحقة لدائنين عديدين، حسب مقتضى الحال؛

”١٥ - **تلاحظ مع الارتياح** اعتماد اتفاقية التنوع البيولوجي مؤخرا لبرنامج عمل عن التنوع البيولوجي للجبال، الغرض العام منه هو الحد بدرجة كبيرة من فقد التنوع البيولوجي بالجبال بحلول عام ٢٠١٠ على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، وتنفيذه الذي يستهدف تحقيق إسهام كبير في القضاء على الفقر في المناطق الجبلية؛

”١٦ - **تدرك** أن سلاسل الجبال تكون عادة مشتركة بين بلدان عديدة، وفي هذا الصدد تشجع النُهج التعاونية العابرة للحدود، حيثما توافق الدول المعنية، من أجل التنمية المستدامة لسلاسل الجبال وتبادل المعلومات في هذا الصدد؛

”١٧ - **ترحب** في هذا الصدد باتفاقية حماية جبال الألب التي تشجع اتباع نُهج بناءة جديدة من أجل تنمية مستدامة متكاملة لجبال الألب، بما في ذلك من خلال بروتوكولاتها المواضيعية بشأن التخطيط الإقليمي، والزراعة الجبلية، وحفظ الطبيعة والمناظر الطبيعية، والغابات الجبلية، والسكان والثقافة، والسياحة، وحماية التربة، والطاقة والنقل، وترحب بانضمام اتفاقية حماية جبال الألب مؤخرا إلى عضوية الشراكة الدولية من أجل التنمية المستدامة في المناطق الجبلية؛

”١٨ - **ترحب أيضا** بالاتفاقية الإطارية بشأن حماية منطقة الكاربات وتنميتها تنمية مستدامة، وهي الاتفاقية التي اعتمدتها ووقعتها بلدان الإقليم السبعة من أجل توفير إطار للتعاون وتنسيق السياسات الشاملة لعدة قطاعات، ومنهاج لوضع استراتيجيات مشتركة للتنمية المستدامة، ومنتدى للحوار بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين؛

”١٩ - **تؤكد** أهمية بناء القدرات وتقوية المؤسسات وبرامج التعليم من أجل تشجيع التنمية المستدامة للجبال على جميع المستويات وزيادة مستوى الوعي بالممارسات الجيدة في مجال التنمية المستدامة للمناطق الجبلية وبطبيعة العلاقات القائمة بين المرتفعات والمنخفضات الأرضية؛

”٢٠ - **تشجع** وضع وتنفيذ برامج اتصال عالمية وإقليمية ووطنية للتأسيس على ما أوجدته السنة الدولية للجبال من وعي بأهمية التغيير ومن قوة دافعة لإحداثه، وبالفرصة التي يتيحها اليوم الدولي للجبال في ١١ كانون الأول/ديسمبر من كل عام؛

”٢١ - **تشجع أيضا** الدول الأعضاء على جمع وإنتاج معلومات وإنشاء قواعد بيانات مكرسة للجبال من أجل الاستفادة من المعارف اللازمة لدعم البحوث والبرامج والمشاريع التي تشمل تخصصات عديدة وتحسين عمليتي صنع القرار والتخطيط؛

”٢٢ - **تشجع كذلك** جميع الهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة على أن تقوم كل منها، في نطاق ولايتها، بزيادة تعزيز الجهود البناءة التي تبذلها من أجل تقوية التعاون فيما بين الوكالات من أجل زيادة فعالية تنفيذ الفصل ١٣ من جدول أعمال القرن ٢١ والفقرة ٤٢ من خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، آخذة في الاعتبار الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالجبال والحاجة إلى زيادة مشاركة منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وجامعة الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الدولية ذات الصلة؛

”٢٣ - **تعترف** بجهود الشراكة من أجل الجبال، المنفذة وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦١/٢٠٠٣ (٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣)، وتدعو المجتمع الدولي والشركاء الآخرين المعنيين، بمن فيهم المجتمع المدني والقطاع الخاص، للنظر في الانضمام إلى الشراكة من أجل الجبال، وتطلب إلى أمانة الشراكة تقديم تقرير عن أنشطتها وإنجازاتها إلى الاجتماع الرابع عشر للجنة التنمية المستدامة في عام ٢٠٠٦ فيما يتعلق بالمسائل المواضيعية المتعلقة بالطاقة، وتغير المناخ، وتلوث الهواء والغلاف الجوي، والتنمية الصناعية؛

”٢٤ - **تلاحظ مع التقدير** في هذا السياق الجهود التي تبذلها الشراكة من أجل الجبال من أجل التعاون مع الصكوك المتعددة الأطراف القائمة فيما يتعلق بالجبال، مثل اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، والاستراتيجية الدولية للتخفيف من الكوارث، والصكوك الإقليمية المتعلقة بالجبال مثل اتفاقية حماية جبال الألب والاتفاقية الإطارية المتعلقة بحماية جبال كاربات وكفالة تنميتها المستدامة؛

”٢٥ - **تحيط علما** بالنتائج التي توصل إليها الاجتماع العالمي الثاني لأعضاء شراكة الجبال، الذي عقد في كوسكو، بيرو، في ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، بناء على دعوة من حكومة بيرو؛

”٢٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين تقريرا عن حالة التنمية المستدامة في المناطق الجبلية، يتضمن تحليلا شاملا للتحديات المرتقبة والتوصيات المناسبة فيما يتعلق بالسياسات، وذلك في إطار البند الفرعي المعنون ”التنمية المستدامة للجبال“ من البند المعنون ”التنمية المستدامة“.“

٣ - وفي الجلسة ٣٦ المعقودة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار بعنوان ”التنمية المستدامة للجبال“ (A/C.2/60/L.63) مقدم من السيد ستيفانو توسكانو (سويسرا)، نائب رئيس اللجنة، على أساس مشاورات غير رسمية عُقدت بشأن مشروع القرار A/C.2/60/L.19 (انظر A/C.2/60/SR.36).

٤ - وفي الجلسة ٣٦، أُبلغت اللجنة أن مشروع القرار لا يترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية (انظر A/C.2/60/SR.36):

٥ - واعتمدت اللجنة في الجلسة نفسها أيضا مشروع القرار A/C.2/60/L.63 (انظر الفقرة ٧).

٦ - ونظرا لاعتماد مشروع القرار A/C.2/60/L.63، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/60/L.19 بسحبه.

## ثالثا – توصية اللجنة الثانية

٧ – توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

### التنمية المستدامة للجبال

**إن الجمعية العامة،**

**إذ تشير** إلى قرارها ٥٣/٢٤ المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، الذي أعلنت بموجبه عام ٢٠٠٢ السنة الدولية للجبال،

**وإذ تشير أيضا** إلى قراراتها ٥٥/١٨٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٥٧/٢٤٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٥٨/٢١٦ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣،

**وإذ تشير كذلك** إلى قرارها ٥٩/٢٣٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بشأن تقديم المساعدة إلى البلدان الجبلية الفقيرة للتغلب على العقبات القائمة في المجالين الاجتماعي – الاقتصادي والإيكولوجي،

**وإذ تحيط علما** بالفصل ١٣ من جدول أعمال القرن ٢١[(١)]، وجميع الفقرات ذات الصلة من خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[(٢)]، لا سيما الفقرة ٤٢ من تلك الخطة، باعتبارهما الإطارين العامين للسياسة المتعلقة بالتنمية المستدامة في المناطق الجبلية،

**وإذ تشير** إلى الشراكة الدولية للتنمية المستدامة في المناطق الجبلية (''الشراكة من أجل الجبال'')، التي استهلت خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بالإفادة من دعم تعهدي من أربعة وأربعين بلدا، وأربع عشرة منظمة حكومية دولية، وثماني وستين منظمة من المجموعات الرئيسية، باعتبارها نهجا مهما لمعالجة الأبعاد المترابطة المختلفة للتنمية المستدامة في المناطق الجبلية،

---

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم البيع A.93.I.8، والتصويبان)، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) تقرر مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم البيع A.03.II.A.1، والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

**وإذ تحيط علما** بمنهاج بيشكيك للجبال[٣]، وهو الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة بيشكيك العالمي للجبال، الذي عُقد في بيشكيك خلال الفترة من ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، والذي مثّل الحدث الختامي للسنة الدولية للجبال،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام المعنون ''التنمية المستدامة للجبال''[٤]؛

٢ - **تلاحظ مع التقدير** وجود شبكة متنامية من الحكومات والمنظمات والمجموعات الرئيسية والأفراد في أنحاء العالم تدرك أهمية التنمية المستدامة للمناطق الجبلية للقضاء على الفقر، كما تدرك الأهمية العالمية للجبال باعتبارها مصدر معظم مياه الأرض العذبة، ومكامن التنوع البيولوجي الغني، والوجهات الشعبية للاستجمام والسياحة، ومناطق ذات أهمية من حيث التنوع الثقافي والمعرفة والتراث الثقافي؛

٣ - **تلاحظ مع القلق** أنه لا تزال هناك تحديات رئيسية أمام تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر في المناطق الجبلية وحماية النظم الإيكولوجية الجبلية، وأن سكان المناطق الجبلية هم في أغلب الأحيان من أفقر الناس في بلدانهم؛

٤ - **تلاحظ** تزايد الطلب على الموارد الطبيعية، بما في ذلك المياه والآثار المترتبة على تحات التربة، وإزالة الأحراج، وغير ذلك من الأعمال التي تؤدي إلى تدهور مستجمعات المياه، وحدوث الكوارث الطبيعية، فضلا عن ارتفاع معدلات الهجرة النازحة، والضغوط الناجمة عن الصناعة والنقل والسياحة والتعدين والزراعة، والآثار المترتبة على تغير المناخ العالمي، وهي بعض التحديات الرئيسية التي تواجه النظم الإيكولوجية الهشة للجبال في تنفيذ التنمية المستدامة والقضاء على الفقر في الجبال، تحقيقا للأهداف الإنمائية للألفية؛

٥ - **تعرب عن قلقها العميق** إزاء تزايد عدد ونطاق الكوارث وزيادة تأثيرها خلال السنوات الأخيرة، مما أدى إلى فقد أعداد كبيرة من الأرواح وخلّف آثارا سلبية اجتماعية واقتصادية وبيئية طويلة الأجل في المجتمعات الضعيفة في أنحاء العالم، وبخاصة في المناطق الجبلية، لا سيما التي تقع في البلدان النامية؛

٦ - **تؤكد** أن العمل على المستوى الوطني عامل جوهري في تقدم التنمية المستدامة للجبال، وترحب بتزايده المطرد خلال السنوات الأخيرة وبالأحداث والأنشطة والمبادرات العديدة التي شهدها وتدعو المجتمع الدولي إلى دعم الجهود التي تبذلها البلدان

---

(٣) A/C.2/57/7، المرفق.

(٤) A/60/309.

النامية من أجل وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج تشمل، عند الاقتضاء، سياسات وقوانين مواتية من أجل تحقيق التنمية المستدامة للجبال، في إطار الخطط الإنمائية الوطنية؛

٧ - **تشجع** على مواصلة إنشاء لجان أو ترتيبات وآليات مؤسسية مماثلة تضم عددا كبيرا من أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني وترمي إلى تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين القطاعات من أجل التنمية المستدامة في المناطق الجبلية؛

٨ - **تشجع أيضا** زيادة مشاركة أصحاب المصلحة المعنيين بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص في وضع وتنفيذ البرامج والأنشطة المتصلة بالتنمية المستدامة للجبال؛

٩ - **تؤكد** ضرورة تحسين إمكانية وصول المرأة الجبلية إلى الموارد وتعزيز دور النساء في المناطق الجبلية في عمليات اتخاذ القرارات التي تؤثر في مجتمعاتهن المحلية وثقافاتهن وبيئاتهن؛

١٠ - **تؤكد** أنه يتعين أخذ ثقافات الشعوب الأصلية وتقاليدها ومعارفها، بما في ذلك معارفها في مجال الطب، في الاعتبار الكامل واحترامها وتشجيعها، عند وضع السياسات والخطط في المناطق الجبلية، وتشدد على أهمية إشراك المجتمعات المحلية الجبلية للشعوب الأصلية مشاركة كاملة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتها وعلى إدماج معارف الشعوب الأصلية وميراثها وقيمها في جميع المبادرات الإنمائية؛

١١ - **تدرك** أن الكثير من البلدان النامية وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تحتاج إلى مساعدة في صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج الوطنية للتنمية المستدامة للجبال، من خلال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف وفيما بين الشمال والجنوب، وكذلك من خلال أشكال النُهج التعاونية الأخرى؛

١٢ - **تلاحظ** أن تمويل التنمية المستدامة للجبال قد أصبح مسألة متزايدة الأهمية، وبخاصة في ضوء الاعتراف المتزايد بالأهمية العالمية للجبال وارتفاع مستوى الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي والصعوبات التي تواجهها المجتمعات الجبلية؛

١٣ - **تدعو** الحكومات، ومنظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، ومرفق البيئة العالمي، وجميع اتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة وآليات التمويل التابعة لها، ضمن ولاية كل منها، وجميع أصحاب المصلحة المعنيين من المجتمع المدني والقطاع الخاص، إلى النظر في توفير الدعم، بطرق منها تقديم تبرعات مالية، للبرامج والمشاريع المحلية والوطنية والدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة في المناطق الجبلية؛

١٤ - **تؤكد** أهمية البحث عن مجموعة عريضة من مصادر التمويل لغرض التنمية المستدامة للجبال، مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وزيادة فرص الحصول على

ضروب من التمويل البالغ الصغر، بما في ذلك التأمينات البالغة الصغر، والقروض الصغيرة التي تقدم لغرض السكن، والمدخرات، وحسابات التعليم والصحة، وتقديم الدعم إلى الراغبين في الاضطلاع بالأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومقايضة الديون بالتنمية المستدامة، على أساس كل حالة على حدة، حسب الاقتضاء؛

١٥ - **تؤكد أيضا** على أهمية تعزيز استدامة النظم الإيكولوجية التي توفر الموارد والخدمات الضرورية لرفاه الإنسان والنشاط الاقتصادي، وعلى استحداث أساليب تمويل ابتكارية لغرض حمايتها؛

١٦ - **تلاحظ مع الارتياح** اعتماد مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي[٥] مؤخرا لبرنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي للجبال الذي، الغرض الشامل منه هو الحد بدرجة كبيرة من فقد التنوع البيولوجي للجبال بحلول عام ٢٠١٠ على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، وتنفيذه الذي يستهدف تحقيق إسهام كبير في القضاء على الفقر في المناطق الجبلية؛

١٧ - **تدرك** أن سلاسل الجبال تكون عادة مشتركة بين بلدان عديدة، وفي هذا الصدد تشجع النُهج التعاونية العابرة للحدود، حيثما توافق الدول المعنية، من أجل التنمية المستدامة لسلاسل الجبال وتبادل المعلومات في هذا الصدد؛

١٨ - **تلاحظ مع الارتياح** في هذا الصدد اتفاقية حماية جبال الألب[٦] التي تشجع اتباع نُهج بناءة جديدة من أجل تنمية مستدامة متكاملة لجبال الألب، بما في ذلك من خلال بروتوكولاتها المواضيعية بشأن تخطيط الأراضي، والزراعة الجبلية، وحفظ الطبيعة والمناظر الطبيعية، والغابات الجبلية، والسكان والثقافة، والسياحة، وحماية التربة، والطاقة والنقل، وترحب بانضمام اتفاقية حماية جبال الألب مؤخرا إلى عضوية الشراكة الدولية من أجل التنمية المستدامة في المناطق الجبلية؛

١٩ - **تلاحظ أيضا مع الارتياح** الاتفاقية الإطارية بشأن حماية منطقة الكربات وتنميتها تنمية مستدامة، وهي الاتفاقية التي اعتمدتها ووقعتها بلدان الإقليم السبعة من أجل توفير إطار للتعاون وتنسيق السياسات الشاملة لعدة قطاعات، ومنهاج لوضع استراتيجيات مشتركة للتنمية المستدامة، ومنتدى للحوار بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين؛

---

(٥) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٦٠، الرقم ٣٠٦١٩.

(٦) المرجع نفسه، المجلد ١٩١٧، الرقم ٣٢٧٢٤.

٢٠ - **تؤكد** أهمية بناء القدرات وتقوية المؤسسات وبرامج التعليم من أجل تشجيع التنمية المستدامة للجبال على جميع المستويات وزيادة مستوى الوعي بالممارسات الجيدة في مجال التنمية المستدامة للمناطق الجبلية وبطبيعة العلاقات القائمة بين المرتفعات والمنخفضات الأرضية؛

٢١ - **تشجع** وضع وتنفيذ برامج اتصال عالمية وإقليمية ووطنية بالاستفادة من الوعي بأهمية التغيير ومن القوة الدافعة لتحقيقه، الناشئين عن السنة الدولية للجبال ومن الفرصة التي يتيحها اليوم الدولي للجبال في ١١ كانون الأول/ديسمبر من كل عام؛

٢٢ - **تشجع أيضا** الدول الأعضاء على جمع وإنتاج معلومات وإنشاء قواعد بيانات مكرسة للجبال من أجل الاستفادة من المعارف اللازمة لدعم البحوث والبرامج والمشاريع التي تشمل تخصصات عديدة وتحسين عمليتي صنع القرار والتخطيط؛

٢٣ - **تشجع كذلك** جميع الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة على أن تقوم، في نطاق ولاية كل منها، بزيادة تعزيز الجهود البناءة التي تبذلها من أجل تقوية التعاون فيما بين الوكالات من أجل زيادة فعالية تنفيذ الفصول ذات الصلة من جدول أعمال القرن ٢١[(١)] بما في ذلك الفصل ١٣ والفقرة ٤٢ وسائر الفقرات ذات الصلة من خطة جوهانسبرغ للتنفيذ[(٢)]، آخذة في الاعتبار الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالجبال والحاجة إلى زيادة مشاركة منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وجامعة الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، فضلا عن المؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة؛

٢٤ - **تعترف** بجهود الشراكة من أجل الجبال المنفذة وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦١/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣، وتدعو المجتمع الدولي وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين، بمن فيهم المجتمع المدني والقطاع الخاص، للنظر في الانضمام إلى الشراكة من أجل الجبال، وتدعو أمانة الشراكة إلى تقديم تقرير عن أنشطتها وإنجازاتها إلى الاجتماع الرابع عشر للجنة التنمية المستدامة في عام ٢٠٠٦ يتضمن معالجة مجموعة المسائل المواضيعية المتعلقة بالطاقة، وتغير المناخ، وتلوث الهواء والغلاف الجوي، والتنمية الصناعية؛

٢٥ - **تلاحظ مع التقدير** في هذا السياق الجهود التي تبذلها الشراكة من أجل الجبال من أجل التعاون مع الصكوك المتعددة الأطراف القائمة فيما يتعلق بالجبال، مثل اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من

الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا[٧]، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ[٨]، والاستراتيجية الدولية للتخفيف من الكوارث، والصكوك الإقليمية المتعلقة بالجبال مثل اتفاقية حماية جبال الألب والاتفاقية الإطارية المتعلقة بحماية جبال كاربات وكفالة تنميتها المستدامة؛

٢٦ - **تحيط علما** بالنتائج التي توصل إليها الاجتماع العالمي الثاني لأعضاء شراكة الجبال، الذي عقد في كوسكو، بيرو، في ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، بناء على دعوة من حكومة بيرو؛

٢٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار في إطار البند الفرعي المعنون ''التنمية المستدامة للجبال'' من البند المعنون ''التنمية المستدامة''.

---

(٧) المرجع نفسه، المجلد ١٩٥٤، الرقم ٣٣٤٨٠.

(٨) المرجع نفسه، المجلد ١٧٧١، الرقم ٣٠٨٢٢.